



وعملماً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة ٣٢٦ عقوبات تقر المحكمة بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس

وضع المجرم  
خمس سنة والر سوم .

وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم  
وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والر سوم  
ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة محسوبة له مدة التوقيف ) .

• بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٣ رفح نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية  
الجنايية على محمنا عملاً بالمادة (ج/١٣) من قانون محكمة الجنايات  
الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط  
القانونية واقعةً وتسيباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي  
تستدعي نفضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول  
المحاكمات الجزائية ملتمساً تأييده .

• بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية  
طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار  
المميز .

## ال

بعد التحقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت  
للمتهم التهم التالية :

- ١- جنابة القتل العمد خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ عقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات .
- ٣- جنحة خرق حرمة المنازل خلافاً لأحكام المادة ٢/٣٤٧ عقوبات .

## الوقائع :

تتلخص وقائع هذه الدعوى كما جاء بإسناد النيابة العامة بأن المتهم يسكن في  
غرفة مستقلة تقع في منطقة جبل عمان حي المصاروة بجانب منزل صمته الشاهدة  
وكان يسكن في الطابق العلوي المقابل لمنزل صمته مجموعة





ويعني ذلك أنه يتوقع علاقة السببية التي تربط ما بين فعله والوفاة .. أهم عناصر القصد الجنائي التي يثور البحث في إثباته هو نية إزهاق الروح أي نية القتل كما أن القول بتوافر نية القتل أو انتفاؤها هي مسألة موضوعية وعلة ذلك باعتبارها ظاهرة نفسية لا يستدل عليها إلا بالمظاهر الخارجية التي تفرزها .

ونية القتل يستدل عليها بالمظاهر الخارجية فقد تكون استعمال آلة قاتلة أو إصابة المجني عليه في موضع من جسمه يعد مقتلاً أو بشدة الطعن .

وحيث أن المتهم والذي يعرف المغدور والذي كان يسكن بنفس العمارة التي يسكن فيها المتهم قد اعتقد أن المغدور يسترق النظر على عمته الشاهدة وبناتهما من خلال الشباك ويوم العايد ذهب المتهم إلى بيت عمته وعندما دخل وجد هناك الشاهد الذي كان خطيب ابنة عمته وخرج من بيت عمته بسرعة لوجود المدعو الذي خطب المدعوة الذي كان يجدها المتهم ... ثم عاد إلى منزله وبعد فترة خرج ومعه موس لوز بني ووضع بلطة خلف ظهره تحت البلوزة وصعد إلى منزل المغدور حيث وجد الباب مغلقاً باللاقطة وقام بمد يده وفتح اللقطة ودخل إلى داخل الحوش ووجد باب غرفة المغدور مفتوحاً قليلاً حيث دخل إلى الغرفة وشاهد المغدور يجلس على السرير وينظر من خلال الشباك وكان المغدور مخرج قضيبه ويلعب به وتفاعلاً بحضور المتهم حيث سأله المتهم عن سبب ما يفعله فقال له المغدور لا علاقة لك بذلك وحصل بينهما نقاش وصراخ قام المتهم بدفش المغدور نحو الكنبة وقام المغدور وضرب المتهم على رجليه عندها قام المتهم بسحب الموس من جيبه وطعن المغدور في بطنه ودفشه نحو السرير وبدأت الدماء تنزف من بطنه عندها قام المتهم بإخراج البلطة من خلفه وقام بضرب المغدور على رأسه من الناحية اليسرى وعلى رقبته ثلاث عشرة ضربة أدت إلى وفاته وقد علل الطبيب الشرعي سبب الوفاة بالنزف الدموي الناتج عن قطع أوعية العنق الرئيسية.

إن هذه الأفعال الصادرة عن المتهم بوصفها المتقدم تدل دلالة يقينية وجازمة بأن نية المتهم قد اتجهت إلى قتل المغدور وإزهاق روحه بدليل استخدام أداة قاتلة وهي أداة حادة وبلطة (ساطور) وهي قاتلة بطبيعتها وإصابة المغدور في مناطق خطيرة بجسم المغدور وهي الرأس والعنق حيث قام نتيجة لضرب المغدور بالساطور إلى قطع أوعية دموية رئيسية في العنق وكسر في الجمجمة أدت إلى الوفاة .

فإن هذه الأفعال الصادرة عن المتهم تشكل سائر أركان وعناصر وجناية القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة من أنها تشكل أركان وعناصر جنائية القتل العمد خلافاً للمادة ٣٢٨ عقوبات ذلك أن المحكمة تجد أن نية المتهم على قتل المغدور لم تكن مبيتة أو مصمم عليها وإنما كانت وليدة الساعة ذلك أن القتل العمد هو القتل المرتكب مع سبق الإصرار المسبق أو المصمم عليه قبل الفعل عملاً بأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٣٢٩ عقوبات كما أن سبق الإصرار حالة ذهنية تكون بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها ما دام أن الوقائع والظروف لا تتناقض مع هذا الاستنتاج وسبق الإصرار يستلزم بطبيعته أن يكون الجاني قد فكر فيما أقره ورب الوسائل وتدبر العواقب وهو هادئ البال فإذا لم يتيسر له التدبر والتفكر الهادئ فلا يكون سبق الإصرار متوافراً كما يجب أن يكون بعيداً عن الإضطراب النفسي وثورة الانفعال وهذا يقضي مرور فترة زمنية كافية بين التفكير في الجريمة وتنفيذها تجعل الهدوء والروية المصاحبين لاستقرار الرأي على ارتكاب الجريمة متوافرين قطعاً وحيث ثابت في هذه الدعوى بأن الفترة الزمنية ما بين التفكير على قتل المغدور وتنفيذ الجريمة هي فترة زمنية قصيرة وأنية وبنيت لحظتها وهي عندما دخل المتهم إلى بيت عمته وشاهد المدعو الذي خطب ابنة عمته المتهم حيث خرج مسرعاً وذهب إليه وعندما خرج جلس على سطح غرفته ثم عاد إلى المنزل ووضع موساً لونه بني في جيبه ووضع قطاعاً (ساطور) تحت البلوزة خلف ظهره ثم صعد إلى بيت المغدور لمراقبته فيما إذا كان يسترق المغدور النظر على عمه المتهم وبناتها حيث قام بفتح الباب المغلق بالقاطعة ثم دخل نحو باب الغرفة ودخل إلى الحوش وشاهد باب غرفة المتهم مفتوحاً قليلاً حيث فاجأ المتهم المغدور وعندما دخل عليه وجده يسترق النظر من خلال النافذة وقد أخرج قضيبه ويلعب به وحصلت مشادة وصراخ بينهما قام على أثرها بطعن المغدور في بطنه الناحية اليمنى وقد نزف المغدور وبعدها قام المتهم بضرب المغدور بواسطة الساطور على رقبته ورأسه فإن هذه المدة الزمنية مدة زمنية قصيرة وأنية لم يعد لها المتهم أو يكون قد فكر وهو هادئ البال لها وبالتالي فإن المتهم لم يرتكب جريمته بكل هدوء وروية حيث نفذها بعدما فاجأ المغدور عندما دخل عليه وهو يلعب بقضيبه وبالتالي فإن الأفعال الصادرة عن المتهم تشكل سائر أركان وعناصر القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة من أنها تشكل جنائية القتل خلافاً للمادة ٣٢٨ عقوبات الأمر الذي يتعين معه تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم وإعمال نص المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية .







لم يلاق القرار قبولاً من النيابة العامة والمحكوم عليه قطعاً فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة تمييز كل منهما .

وتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٢ أصدرت محكمتا قرارها رقم (٢٠٠٧/٤/٥) المتضمن نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها ، وبإعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات الكبرى وبعد إعادة وزنها البيئية في معزل عن اعتراف المتهم الشرطي قصت فيه : -

١- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إداة المتهم بجحة حمل وحياة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات و عملاً بالمادة ١٥٦ عقوبات حبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم والغرامة عشرة دنائير والرسوم .

٢- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إداة المتهم بجحة خرق حرمة المنازل خلافاً للمادة ٢/٣٤٧ عقوبات و عملاً بذات المادة حبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٣- و عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم عن جناية القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ عقوبات إلى جناية القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات وتجرير المتهم بالجناية بوصفها المعدل .

عطفاً على ما جاء في قرار التجريم و عملاً بالمادة ٣٢٦ عقوبات تقرر المحكمة بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة خمس وضع المجرم عشرة سنة والرسوم .

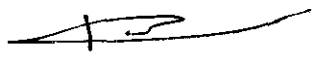
و عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة محسوبة له مدة التوقيف ) .


لم يقبل المتهم بقضاء محكمة الجنايات الكبرى المذكور فطعن فيه لدى محكمتا بالتمييز المائل مستنداً في طعنه للأسباب الواردة في لائحة طعنه ، كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى الأوراق إلى محكمتا إصلاً لأحكام المادة (ج/١٣) من قانون

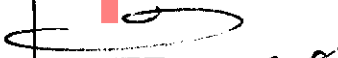




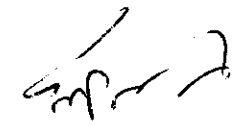


  
بش / ق

  
بش

  
بش


  
بش

lawpedia.jo

۲۰۰۸/۱۰/۱۸ - ۱۴۳۱ هـ الموافق للم ۱۰ شوال ۱۴۳۱ هـ

بش

بش

بش